جمهورية مصر العربية

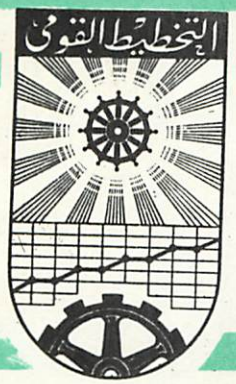

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢٢٥)

حول التخطيط الاقليمى وتقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية
(دراسة تحليلية نقدية)

اعداد

د٠ محمد حسن فج النور

اكتوبر ١٩٧٨
اعادة طبع فى يونيه ١٩٧٩
اعادة طبع فى ابريل ١٩٨٠
اعادة طبع فى فبراير ١٩٨١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

مقدمة عامة :

من القاء نظرة عابرة على خريطة مصر ، نجد انه من مجموع مساحة مصر التى تقرب من مائتى مليون فدان ، لا يزيد المأهول منها بالسكان عن ستة ملايين فدان فقط . وسنجد ايضا ان توزيع السكان والانشطة الانتاجية والخدمية فى الرقعة الضيقة المستغلة ، يتم بطريقة غير متوازنة أو متعارضة مع أبسط القواعد التخطيطية الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية ـ فمع التكدس المتزايد للانشطة والجذب المستمر للسكان فى بعض المدن الكبرى وعلى رأسها القاهرة والاسكندرية ، بصورة تفوق طاقتها الاستيعابية وتعجز معها المرافق والخدمات عن الاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية لسكانها الحاليين فضلا عن اى وافد جديد .. فى نفس الوقت نجد المناطق الريفية تفتقر بشدة الى مقومات الحياة العصرية .. وبالتالى نجد سكانها فى هجرة متلاحقة الى المدن المشار اليها .

وأعتقد ان النتائج المترتبة على هذه الظواهر لا تحتاج الى تأكيد فالأزمات الحادة للاسكان والمواصلات وجميع المرافق بلا استثناء فى المدن الكبرى هى موضوع الحديث الدائم بجانب المشكلات الاجتماعية العديدة الملازمة لذلك فضلا عن الاخطار القومية التى قد ترتب على تفاوت معدلات النمو لاجزاء الوطن المختلف .

ولقد برزت فى السنوات الاخيرة عدة محاولات لمواجهة هذا الموقف ابتداء من الحكم المحلى عام ١٩٦٠ الى الثورة الخضراء والامن الغذائى هذه الايام .وقد شارك الباحث بحكم تخصصه فى بعض تلك المحاولات التى تقوم هذه الدراسة بتمحيصها تأكيدا لاهمية البعد المكانى فى عمليات التخطيط الشامل وابرازا لما يترتب على اغفال هذا البعد من مشكلات حادة ، ولقد كان من المحتم القيام بتقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطيه يمكن من خلاله القيام بعمليات التنمية الشاملة لمختلف اجزاء الحيز القومى المتاح ـ بصورة متوازنة ، ويفيد فى التعرف على امكانيات كل اقليم ومشكلاته .. الامر الذى يساعد على رسم خطط التنمية الاقليمية الملائمة لكل حالة من الحالات .

وسيتم تناول ذلك الموضوع من خلال بابين ، الباب الاول يعرض للتخطيط الاقليمى كتعبير عن البعد المكانى فى التنمية الشاملة ، ثم الباب الثانى وهو عرض تحليلى نقدى لاحد مشروعات تقسيم الدولة الى اقاليم تخطيطيه ثم عرض لتقسيم مقترح للباحث فى الفصل الاخير .

((البـــاب الأول))

التخطيط الاقليمى - البعد المكانى للتخطيط الشامل

تقديـــم :

فى هذا الباب سيتم تناول اهمية وضرورة التخطيط الاقليمى كبعد رئيسى وحيـــوى لا يمكن اغفاله او أهماله عند التخطيط للتنمية الشاملة ولتأكيد ذلك سيتم التعرض للآثـــار السلبية المدمرة التى تترتب على عدم الاهتمام الكافى بذلك فى الخطط السابقة ، وسيقودنـــا ذلك - بالضرورة - للمبادئ الاساسية التى يجب مراعاتها عند تطبيق التخطيط الاقليمـــى بمفهومه العلمى فى شكل تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية والسمات العامة التى تشكـــل هذا التقسيم ، والمهام المطلوب القيام بها من اجهزة التخطيط المختلفة على كافة المستويات .

ثم نعرض فى نهاية الباب البدائل التى يمكن ان تتم بها عملية التقسيم والبديـــل الذى نفضله .

وسيتم عرض هذه الموضوعات من خلال فصلين ، الاول بعنوان مبررات ومقومـــات التخطيط الاقليمى فى مصر ، والثانى بعنوان الركائز والسمات الرئيسية لتقسيم الجمهورية الـــى اقاليم تخطيطية .

الفصل الأول

مبررات ومقومات التخطيط الأقليمي في مصر

أولا : أهمية التخطيط الأقليمي في مصر والاعتبارات الواجب مراعاتها :

١ـ أهمية التخطيط الأقليمي

أ ـ أخذ اتباع أسلوب تخطيط التنمية الاقتصادية في الانتشار في انحاء العالم المختلفه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث وجد أنه الأسلوب المنطقي للوصول بالاقتصاد القومي الى مراحل ومستويات أعلى من الاداء الرشيد والرفاهه المعيشية . وبالرغم من هذا الانتشار ومن تطور الأساليب التخطيطية الا أن عددا كبيرا من البرامج الاستثمارية التي تم وضعها وتنفيذها في كثير من بلدان العالم فشلت في تحقيق الأهداف المحددة لها خاصة في الدول النامية ، وفي خلال العقدين الأخيرين بدأت أسباب هذا الفشل في الاتضاح حيث وجد أنه يرجع ـ في أغلب الأحيان ـ الى اهمال ادخال العوامل الموقعية أو المكانية ـ Spatial of Locational في ابعاد التخطيط القومي الشامل . اذ كان المتبع عادة الأهتمام بصفة خاصة بالأبعاد القطاعية والأبعاد الزمنية والنظر الى الأبعاد المكانية كمعطيات given أو كشيء Residual أو على أكثر تقدير كقيود مرنه . Flexible Constraints

ب ـ ولكن في الحقيقة يجب أن نضع في اعتبارنا أن أنماط وتوليفات الأنشطة الانسانية لا تنتشر أو تتوزع داخل الاتساع المكاني للدولة بطريقة عشوائية أو بمحض الصدفة ولكنها تتم من خلال الترابطات والتشابكات الموجودة بين الأنشطة الاقتصادية والتي تكون في النهاية شكل الحيز الاقتصادي للاتساع المكاني للدولة . كذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن هذه

التوليفات النمطية للأنشطة الاقتصادية تتأثر بطريق مباشر بأى تغير فى هيكل الطلب ـ هيكل الانتاج ـ ومستوى التكنولوجيا المستخدمة وكذا بأى تغير فى التنظيمات السياسية والاجتماعية للدولة . كل هذه العوامل تتدخل فى تحديد التركيب الهيكلى للنشاط الاقتصادى وتوزيعه داخل الاتساع المكانى للدولة بالاضافة الى أثر التقسيم الطبيعى والمناخى على تنويع الموارد الطبيعية والقوى البشرية بين أجزاء رقعتها .

٢ـ اهمال التخطيط الاقليمى فى الخطط السابقه

أ ـ وبالرغم من المجهودات الكبيرة للتنمية فى جمهورية مصر العربية فى خلال السنوات الأخيرة فانه يمكن القول بأن هذه المجهودات ترتب عليها زيادة الفوارق المعيشية بين أقاليم الدول المختلفة بدلا من أن تؤدى الى تقليلها ويتضح ذلك فى ازدياد حدة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الاختلاف بين المستويات المعيشية والفوارق الثقافية بين الأقاليم . وهذا بدوره يؤثر فى قدرات الاقتصاد القومى على النمو ويحد من قدرة عمليات التخطيط القومى على اكتساب شعبية ايجابية للوصول الى مستويات معيشية أفضل على المستوى القومى بالرغم مما ورد فى اطار الخطة الخمسية الأولى فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات حيث جاء به مايلى : " الخطة المثلى ... هى الخطة التى يكون توزيع خيراتها على سائر انحاء البلاد متسقا بقدر الامكان مع حالة كل أقليم من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وبحيث ينال الموطن أو المواطن الاسوأ حظا أكثر مما ينال الموطن أو المواطن الاحسن حظا وذلك فى حد ذاته يكون أحسن تعبير عن مسئولية الدولة عن ابنائها جميعا .. على أن يكون مفهوما أن الخطة اذ بدأ خروجها عن هذه القاعدة أحيانا فانما يكون ذلك لخضوعها لقاعدة أخرى أقوى والزم من وجهة نظر اقتصادية أو استراتيجية كأن يكون قيام المشروع خاضعا لظروف المادة الخام

التى تستعمل فى الانتاج أو لعوامل النقل والمواصلات أو لضرورات قومية أخرى . والمشروع فى هذه الحالة اذا لم تراع فيه الاحتياجات المحلية فان فائدته القومية الكبرى لا شك سينال منها كل مواطن قسطا باعتباره جزءا من الوطن الأكبر " . (١)

ب ـ ويمكن الاستدلال على أن ذلك لم يراعى على وجه الدقة فى الخطة الخمسية الأولى من استعراض ظاهرة تسلط القاهرة على باقى أقاليم الجمهورية Primacy Phenomenon. والتى بدأ ظهورها بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، والتى يلاحظ منها أن المعدلات العالية لزيادة السكان فى القاهرة ترجع أساسا الى ارتفاع معدلات الهجرة الى القاهرة من المناطق الريفية ، والتى يمكن ارجاعها أساسا الى " قوة طرد " الريف أكثر من " قوة جذب " القاهرة ونستدل على ذلك من زيادة عدد المتعطلين بين الأفراد المهاجرين الى القاهرة .

حـ ـ ويعرض أرقام الاستثمارات الواردة بالخطة الخمسية الأولى يمكن تأكيد تلك الظاهرة حيث نجد أن مشروعات تلك الخطة قد أدت الى اضافة الكثير الى قوة جذب القاهرة والى عوامل القوة الطاردة من الريف فى الوقت نفسه ، فقد خص سكان القاهرة البالغ عددهم ١٢٫٨ ٪ من مجموع سكان الجمهورية ٢٤٫٨ ٪ من الاجمالى للاستثمارات فى الصناعة و٢٣٫٢ ٪ من الاستثمارات فى النقل والمواصلات والتخزين و٣٦ ٪ من المساكن و٤٧٫٨ ٪ من الاستثمارات فى المرافق العامه و٣٦٫٩ ٪ من الاستثمارات فى الخدمات . كل هذه الاستثمارات أدت الى نمو القاهرة بمعدلات أعلى من معدلات النمو فى باقى محافظات الجمهورية مما أدى الى زيادة حدة الفوارق بين مستوياتها

---

(١) وزارة التخطيط القومى : الخطة الخمسية الأولى : توزيع المشروعات على المحافظات ١٩٦٠ ص ٢ .

المعيشية[1] .

د - ولا يعنى كلامنا هذا طلب الوصول الى عدالة تامة فى توزيع الاستثمارات على الأقاليم المختلفة للدولة اذ أن هذا يخالف القوانين الأقتصادية والقواعد العامه للتنمية نظرا لأن الدولة فى محاولاتها للتنمية يجب أولا أن تطور عددا من المراكز الاقليمية تكثف فيها مجهودات التنمية حيث تكون مايسمى بأقطاب النمو growth Poles وبهذا يجب أن يهدف التخطيط الأقليمى الى تعظيم معدل نمو الدخل الفردى على المستوى القومى . الا أن هذا الهدف يجب أن يعدل كخطوة ثانية لما فيه خير معظم أفراد الشعب وفى سبيل الوصول الى عدالة نسبية فى توزيع الدخول الفردية الحقيقية فى مختلف أقاليم الدولة .

٣- بعض الاعتبارات الهامة التى يجب مراعاتها :

وفى هذا المجال فهناك عدد من الخطوات الممكن اتباعها فى داخل اطار التخطيط القومى الشامل الحالى لجمهورية مصر العربية ليأخذ فى اعتباره النواحى الأقليمية وليتفادى القصور الواضح فى المرحلة السابقة .

أ - يجب أن تختبر انتاجية الاستثمارات فى أهم المواقع المتاحة لها حيث أن التوزيع غير الرشيد للاستثمارات يؤدى الى ضياع الموارد النادره كما يؤدى الى تحميل البنيات الهيكلية بأعباء كبيرة تزيد من تكلفة الانتاج وتطلب أن تتحمل الدولة عبء كبير فى اعانة المشروعات المتواجدة فى مواقع غير اقتصادية ، بالنسبة للمواقع الأخرى .

---

(١) أرقام الاستثمار الوارده هى أرقام الاستثمار المخططه حيث لم يمكنه الحصول الى أرقام الاستثمارات المنفذه فى مختلف المحافظات .

ب — يلاحظ أن كفاءة توزيع الموارد والاستثمارات بين الأقاليم عامل ضرورى لزيادة الفدرات الكامنة للاقاليم الراكدة أو المتخلفة على النمو الأمر الذى يساهم كثيرا فى تنمية الاقتصاد القومى فى المستقبل .

حـ — بالرغم من أن نمو الأقاليم المتقدمة نسبيا — كالقاهرة والاسكندرية — يمثل عاملا أساسيا فى نمو الاقتصاد القومى الا أنه يجب أن توجه عناية أكبر الى تحسين مشروعات البنية الأساسية Infrstructure فى باقى الأقاليم مما يزيد من كفاءتها فى استقبال مشروعات انتاجية مباشرة فى السنوات اللاحقة .

د — يمكن أن تركز هذه المجهودات فى أماكن مختارة بداخل كل أقليم فيما اسميناه بأقطاب النمو والتى يمكن تحديدها فى مواقع خاصه بالنسبة لهياكل النقل والمواصلات فى الدولة عموما وفى داخل الأقليم . وهذا بدوره يؤدى الى أن تؤثر هذه الأقطاب فى المناطق المحيطة بها وهو مايسمى بمنطقة التأثير أو مجال التأثير وتجذبها الى مستويات أعلى من الكفاءة والنمو الاقتصادى كما يؤدى أيضا الى تخفيض معدلات النزوح من المناطق الريفية الى القاهرة (أو الى المناطق الحضرية عموما) .

هـ — تعمل هذه الأقطاب على استغلال الوفورات الخارجية للتركيز الجغرافى ووفورات الحجم الكبير Economies of corraphic constration and economies of scale بدلا من انتشار المشروعات فى مناطق متفرقة فى الدولة وبهذا ترتفع الانتاجية المشروعات .

و — يجب أن تكون العوامل المكانية والاقليمية بصفة عامة مأخوذه فى الاعتبار على المستوى القومى — وبصفة شاملة حيث أن جهود التخطيط الأقليمى تهدف فى النهاية الى خدمة الاقتصاد القومى ، وليس الى خدمة أهداف أقاليم معينة . وفى هذا المجال فان انشاء هيئات تخطيطية لأقاليم دون غيرها

قد لا يؤدى الى الأغراض المذكورة كما لا يؤدى فى الغالب الى خدمة الأقاليم المنشأة بها لأن الأقاليم ماهى الا اقتصاديات مفتوحة فى داخل الدولة الواحدة ويجب معالجتها على هذا الأساس وانشاء نظام متكامل للأقاليم التخطيطية وكذا نظام مرتبط به للتخطيط الأقليمى على المستوى القومى

ز — ويجب ملاحظة الحجم الكبير الذى بلغته القاهرة الكبرى والعمل على الحد من نموها الى درجة أكبر بكل سرعة وحزم اذ أن هذا الحجم لا يتناسب مع القاعدة السكانية للجمهورية كما لا يتناسب مع توزيع الموارد الاقتصادية على أقاليمها بما فى ذلك استخدام الحيز المتاح كمورد قومى فى حد ذاته يجب ترشيد استغلاله .

ثانيا : مبررات التخطيط الاقليمى فى مصر والعوامل التى تساعد على القيام به

١ــ المبررات

يمكن مما سبق أن نستنتج الأهمية الخاصة الواجب توجيهها للتخطيط الأقليمى فى مصر . ولتوضيح الأسباب التى تدعو الى اتباع أسلوب التخطيط الأقليمى كجزء متكامل من التخطيط القومى الشامل نسوق المبررات التالية :ــ

أ — تواجد الفوارق الكبيرة فى المستويات المعيشية وازدياد حدتها من خلال النمط الانمائى الحالى للجمهورية بين المناطق المكونة للحيز الاقتصادى المصرى .

ب — تواجد الفروق الكبيرة فى توزيع الموارد الطبيعية وتنوعها بين مختلف اجزاء الحيز .

حـ — الندرة النسبية للحيز المتاح — حاليا — للاستخدام الاجتماعى .

د — اتباع أسلوب التخطيط القومى الشامل والذى لابد من استكماله بمعايير

أقليمية حتى لا تتسع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وحتى لا تتراكم مشاكل الهجرة الداخلية ومشاكل التحضر عموما ٠

هـ — ان الحل الأمثل لتوطن الأنشطة الاقتصادية وكذا لتوطن السكان (أو توطينهم) فيما يمكن أن يسمى بالمجمعات الحضرية الصناعية Urban - Industrial Complexes أو فى المجمعات الزراعية الصناعية وضبط هذا التوزيع فى ضوء التوزيع الرشيد للسكان فى مجتمعات سكنية جديدة Settlements لا يمكن تحقيقه الا من خلال اطار تخطيط أقليمى مرتكز على استراتيجية سليمة ٠٠ وبالتالى تتحقق زيادة فى الانتاج القومى ناتجه عن حسن توزيع الأنشطة وعوامل الانتاج ٠

٢ — الاهداف

وهكذا يمكن تلخيص الأهداف العامة للتخطيط الاقليمى فى جمهورية مصر العربية فيما يلى :

أ — تقريب الفوارق بين الأقاليم وازالة الفوارق التى لا مبرر لها فى الاجل الطويل. وليكن الهدف طويل الأجل هو تقريب الفوارق بين مستويات الدخل الفردى الحقيقى فى مختلف اجزاء الحيز ٠

ب — استغلال فوائد ظاهرة تقسيم العمل فى داخل الاقليم الواحد وبين مختلف أقاليم الدوله ٠

حـ — الاستغلال الاقتصادى الرشيد للظروف المختلفه الموجودة فى مختلف الأقاليم والموارد الطبيعية — تصنيفات الأراضى — نوعيات السكان — الهيكل الاقتصادى المتواجد — قدرة مشروعات البنية الأساسية Infrastructure وتوفرها النسبى والمطلق ٠٠٠ الخ) ٠

د - تنظيم مناطق الانتاج (خاصة الانتاج الصناعى والانتاج الصناعى المكمل للنشاط الزراعى (Agro-Allied Industries بما يضمن ايجاد نظام System متكامل لتوجيه تيار الهجرة بعيدا عن المدن الكبرى ولمواجهة مشاكل التحضر الناجمة أساسا من قلة مراكز التجمع السكانى الحضرى وتواجد ظاهرة التحضر الزائد Over-Urbanization

هـ - حماية البيئة من الاثار السلبية للانشطة الانسانية كتلوث الهواء والماء وتدهور التربة .. (قد يكون هذا الهدف غير ملحاً فى الفترة الحالية ولكن لابد من مواجهته فى المستقبل) .

و - اعطاء دفعة للديمقراطية عن طريق اشتراك السكان الاقرب للتأثر بالقرارات التخطيطية واعطائهم الفرصة للاشتراك فى تحديد مستقبل منطقتهم فى داخل الاطار العام للتنمية القومية ، مما يتيح الفرصة لزيادة اسهام الموارد المحلية فى التنمية الاقليمية (وبالتالى القومية) ، حيث أن الافراد يسهمون طبقا للتسلسل الطبيعى للولاء (الأسرة - العائله - المجتمع الصغير ثم المجتمع الأم) . وهكذا تسهل عملية تجميع المدخرات وتشجيعها للمشروعات ذات الفائدة المباشرة على المجتمع الصغير .

ز - اختيار التوزيع الهيكلى الحيزى Spatial Structure الذى يحتفظ للدولة بالاضافة الى قواها الانمائية للاستعداد الدائم لاى عدوان أو تهديد عسكرى من الخارج .

٣- العوامل المساعده

ويسمح الهيكل الاقتصادى الحالى للجمهورية باتباع أسلوب التخطيط الأقليمى كجزء متكامل من التخطيط القومى نظرا لوجود عدة عوامل أساسية تضمن امكانية تنفيذ مثل هذا الأسلوب لتحقيق التقارب فى المستويات المعيشية بين

الاقاليم المختلفة ولتحقيق الأهداف الأخرى :

أ - فوجود القطاع العام فى الصناعات الاساسية يتيح فرصة فريدة لتعديل امكانيات النمو فى الأقاليم المختلفه اذا تطلب الأمر مثل هذا التعديل لتكوين هيكل اقتصادى متزن .

ب - وجود قاعدة اقتصادية متنوعة تتيح لنا فرصة استغلال الظروف الموجودة فى مختلف الاقاليم وهكذا يمكن تعديل توزيع الأنشطة داخل الاقليم وبين الأقاليم المختلفة Inter and Intra Regional وهنا فان الأنشطة الاقتصادية المتحررة Foot-Loose activities كصناعة الالكترونيات مثلا والأنشطة الوسطية Intermediate activities يجب أن تلعب دورا أساسيا فى تعديل الهياكل الاقتصادية للأقاليم التى تعتمد فى هيكلها الاقتصادى على الموارد الطبيعية Resource oriented أو على توفر السوق Market oriented

حـ - توفر الظروف البيئية الملائمة فى مختلف مناطق الجمهورية - الأراضى الخصبه فى الدلتا والوادى والبترول والمعادن الأخرى فى الصحراوات والقوى المحركه فى أسوان وامكانيات السياحة الداخلية والخارجية على السواحل المختلفة من العريش وحتى السلوم - كل هذا يتيح تنويع القاعدة الأقتصادية الأقليمية بما يضمن هيكل اقتصادى متنوع ومتزن على المستوى القومى .

الفصل الثانى

الركائز والسمات الرئيسية للتخطيط الأقليمى

فى مصر

أولا : تصور عام لتقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية :

تدخل عملية تقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية كعنصر أساسى فى تكوين

الخطة الأقليمية العامة للتنمية الأقتصادية والأجتماعية بهدف استغلال عنصر الحيز space فى التخطيط القومى الشامل وذلك للأغراض التالية :

١- تمايز الصفات الهيكلية والوظيفية الخاصة بكل أقليم الأمر الذى يوضح الاستراتيجية المثلى للتنمية فى هذا الأقليم .

٢- ابراز ضرورة ايجاد التوازن بين الأقاليم - كهدف فى الأجل الطويل - والعمل على ايقاف عمليات تمركز الانشطة الاقتصادية فى الأقاليم المتقدمة وتوجيه النمو الى مراكز جديدة . وهنا يتضح أن علاج مشاكل المدن الكبرى انما يكمن بالضرورة فى العناية بتنمية مراكز نمو جديده .

٣- التعرف على امكانيات الاقاليم المتعددة وموارد ها وأنسب طرق استغلالها فى اطار الأهداف العامة للتخطيط القومى الشامل .

وهكذا يمكن أن يتم التقسيم العام للجمهورية على أساس تجانس الأنشطة الأقتصادية والأجتماعية فى كل أقليم وتكاملها فى نفس الوقت . وهنا ينشأ الوصل بين التنمية الأقليمية والقومية فتحديد الصفات الأساسية لكل أقليم يساعد على تحديد أولويات للأقاليم فى الاطار القومى ، كما يتيح أيضا تحديد السياسات المساعدة فى كل أقليم والتى يجب التركيز عليها فى المراحل الأولى للتنمية الأقليمية لتحقيق الأهداف القومية .

ويلاحظ أن السياسة الانمائية الاقليمية لا تتحقق بمجرد توزيع المشروعات على المحافظات أو الأقاليم بل لابد وأن يخضع هذا التوزيع لقواعد الاستراتيجية العامة للتنمية الأقليمية فى الدوله .

وقد تكون أنسب هذه القواعد العامة بالنسبة للوضع الحالى فى مصر هو اختيار عدد محدود من الأقاليم (أو مراكز النمو) . والتى يشير وضعها أو صفاتها الى اتاحة أكبر فرص للنمو فى الاطار القومى . وتركيز جهود التنمية فى تلك الأقاليم أو المراكز -